ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

معلّمو غزة: تمسّك بالحرف... تحت ظلال الحرب

مطر جبر الزق

ترفع المعلمة أسماء مصطفى ذراعها عالياً، ثم تصفّق بقوّة مع ابتسامة رقيقة تغمرها وجميع الأطفال النازحين وسط الرمال والخيام التي جمعتهم في مدينة رفح، جنوب قطاع غزة، بالتزامن مع ارتفاع أصوات الطائرات الحربية الإسرائيلية والانفجارات. وبصوت يملأه التحدّي، تقول للأطفال وهم

يمرحون: «لن نتوقّف عن التعليم والتعلّم وممارسة الأنشطة مهما قتل الاحتلال من معلّمين، أو دمّر العشرات من المدارس والجامعات ورياض الأطفال». وتؤكد المعلمة، في حديث إلى «الأخبار»، أن «إسرائيل تشنّ حرباً ضروساً ضدّ العلم والعلماء في قطاع غزة لقتل الوعي والثقافة والعلم ووقف مسيرة الإنجازات والابتكارات التي تميَّز فيها أبناء شعبنا على مدار العقود الماضية».وأسماء التي نجت من استهداف القطاع التعليمي، كانت قد نزحت بعد مرور أسبوعين على بدء الحرب، من شمال غزة إلى وسطها، ثم عاودت النزوح إلى مدرسة «الفخاري» في خانيونس جنوب القطاع. وفي المدرسة التي باتت مركزاً لإيواء النازحين، لاحظت توفّر مئات القصص التعليمية القصيرة للأطفال، التي يمكن أن ترويها لهم لـ«إبقاء عقولهم متّصلة مع مهارات التفكير والإدراك والفهم والتطبيق والتركيب، وإزالة حالة الرعب والخوف التي باتت تسيطر على هؤلاء»، فقرّرت تعويض ما فاتهم داخل منشآتهم التعليمية، بتخصيص بعض الأنشطة المتنوعة، ما بين ممارسة كرة القدم والموسيقى والقراءة والاستفسارات وطرح الأسئلة. وعلى مدى ثلاثة أشهر، قامت بهذه المهمّة طواعية، قبل أن يجبرها الاحتلال مع جميع السكان والنازحين على المغادرة مجدّداً، فاتّجهت هذه المرّة إلى منطقة مواصي رفح جنوب القطاع.

ولم يمرّ أسبوع على نصب خيمتها هناك، حتى استأنفت أسماء التعليم في الخيام وبين الرمال، متسلّحة بحقّها في ممارسة مهامّها للحفاظ على الأجيال الفلسطينية.

الخسائر الأولية والمبدئية والمباشرة لقطاع التعليم قدّرت، بحسب معطيات أوّلية غير نهائية، بنحو ١٢ مليار دولار

وعلى غرار أسماء، ثمة كثر يصرّون على استكمال مشوار التعليم، على رغم الاستهداف الإسرائيلي المتعمّد له. ومن بين هؤلاء، الباحث أحمد أبو دلال، الذي استكمل مشواره للحصول على درجة الدكتوراه من «الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا»، والذي كان قد بدأه برفقة زميله الشهيد أنور الغوطي؛ إذ ناقش رسالته، التي حملت عنوان «الفكر الأصولي للقاضي عبد الجبار... دراسة تحليلية تقويمية»، عن بُعد من داخل مخيم النصيرات وسط قطاع غزة، بالتزامن مع ارتكاب الاحتلال المجازر. وفي حديثه إلى «الأخبار»، يقول الباحث الغزّي: «تعرّضت للكثير من المعوّقات إثر تداعيات الحرب الإسرائيلية، أبرزها استشهاد العشرات من الأقارب والأصدقاء والأحباب، وعدم القدرة على السفر لإجراء المناقشة، إذ يُسمح فقط للحالات الخطيرة بالسفر وأصحاب التنسيقيات ذات المبالغ المرتفعة جداً». ويتابع: «كان يجب أن تُجرى المناقشة داخل صرح إحدى الجامعات، ولكن تعرّضت معظمها للتدمير في قطاع غزة، والوضع الأمني لم يسمح بذلك، فضلاً عن ضعف شبكة الإنترنت بين الفينة والأخرى، أو انقطاعها، خلال حاجتي إلى التواصل مع الجامعة لترتيب إجراءات المناقشة، ومشكلة انقطاع الكهرباء، على رغم الحاجة إلى تحويل الرسالة إلى عرض مرئي، حيث لم أتمكّن من تجهيز سوى نصف صفحة يومياً»، مشيراً إلى أن «الجامعة أجّلت مناقشتي ثلاث مرات». وعلى رغم تلك المعوّقات، استطاع أبو دلال إجراء المناقشة داخل شركة لتزويد الإنترنت، يوم الخميس في ٢٢ كانون الثاني الماضي، علماً أن مدير الشركة اضطرّ إلى قطع الخدمة عن جميع المشتركين وعددهم قرابة الألفين، كي تُجرى المناقشة من دون إشكاليات لمدّة ساعتين. يقول أحمد: «قبل يوم من المناقشة، استشهد زميلي أنور»، مستدركاً بأن «حادثة استشهاده دفعتني بقوّة للاستمرار في المناقشة، التي كانت بمثابة رسالة أمل في استمرار العلم.

وفي توثيق لواقع التعليم في قطاع غزة في ظلّ الحرب، يؤكد المدير العام للمكتب الإعلامي الحكومي في قطاع غزة، إسماعيل الثوابتة، لـ«الأخبار»، أن العدوّ قتل «نحو ١١ ألف طالب وطالبة من طلبة المدارس والجامعات، ودمّر نحو ١٠٠ مدرسة وجامعة بشكل كامل، فيما تضرّرت أكثر من ٣٠٠ مدرسة وجامعة بشكل جزئي»، مشيراً إلى أن «جيش الاحتلال يستهدف بذلك، فرض سياسة التجهيل بشكل مقصود ومتعمّد قائمة على حرمان أبناء شعبنا من التعليم، أو من فرص الحصول على التعليم الجيد، ومنع تطوّرهم». وتهدف «عملية التجهيل» إلى «محاولة إخضاع أبناء شعبنا والسيطرة على عقول الأجيال لتفريغها من مضمونها، وبالتالي هي تستهدف تغييب القضية الفلسطينية»، وفقاً للثوابتة الذي يشير إلى أن هذه المحاولة تأتي أيضاً «ضمن سياسة التمييز العنصري التي يتبعها الاحتلال الإسرائيلي ضدّ أبناء شعبنا الفلسطيني، وتُعدّ انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان، ومخالفة واضحة للقانون الدولي ولكلّ القوانين التي تكفل الحقّ في التعليم».

وخلافاً للذريعة التي يسعى الاحتلال إلى تسويقها لتبرير «اغتيال أكثر من ١٠٠ من العلماء وأساتذة الجامعات»، يعتبر الثوابتة أن هذه الاغتيالات «تعدّ جريمة مركّبة، على اعتبار أنهم أولاً مدنيون بصورة بحتة، وليس لهم أيّ ارتباطات عسكرية أو ذات طابع عسكري، وثانياً أنهم من الطبقة التي من المفترض أن تكون محميّة بالقانون، حيث إن لاغتيالهم آثاراً مدمّرة على المجتمع الفلسطيني بشكل كبير، في ظلّ الخسارة الفادحة لمسيرة العلم والمعرفة». وبحسب الثوابتة، «يؤدي ذلك إلى عرقلة التقدّم العلمي والتكنولوجي وتعطيله، وخاصة لمن له باع طويل في الأبحاث العلمية والنقلات العلمية النوعية، فضلاً عن خلق جوّ من الرعب والخوف، وثني العلماء والأكاديميين عن الابتكار والإبداع». وفي ما يتعلّق بالخسائر المادية التي لحقت بقطاع التعليم، يبيّن الثوابتة أن «الخسائر الأولية والمبدئية والمباشرة لقطاع التعليم قدّرت، بحسب معطيات أولية غير نهائية، بنحو ١٢ مليار دولار».

دول عربية بين مصدري وقود طائرات الاحتلال التي تقصف غزة!

كشف تحليل أجرته شركات بريطانية، ونقلته صحيفة الغاردين البريطانية، أن «إسرائيل» اعتمدت بدرجةٍ كبيرة منذ بدء الحرب على قطاع غزة على إمدادات الوقود الأحفوري، لتزويد الطائرات والدبابات التي تقصف الفلسطينيين بالقطاع المحاصر، وتقتل المدنيين العزل.

وأجريت هذه الدراسة التحليلية من قبل شركة Data Desk الاستشارية البريطانية لتحليل البيانات، بتكليفٍ من مؤسسة Oil Change International غير الربحية المناصرة للطاقة المتجددة، معتمدةً على تتبع مواقع السفن، والتدفقات التجارية للسلع الأساسية، والمعلومات الواردة من سلطات الموانئ وسماسرة السفن وصور الأقمار الاصطناعية، علاوة على التقارير المالية والإعلامية.

وبحسب التحليل، تعتمد «إسرائيل» على النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة القادمة من الخارج لتشغيل أسطولها الكبير من الطائرات المقاتلة والدبابات والمركبات العسكرية، حيث تتولى تزويدها بالوقود مجموعة من أكبر شركات الوقود الأحفوري في العالم، ودافعو الضرائب الأمريكيون.

وتشمل شركات الوقود الأحفوري، بحسب التحليل، من أذربيجان وكازاخستان وروسيا والبرازيل والجابون والولايات المتحدة، ويتولى إتاحة هذه الإمدادات مجموعة من شركات النفط الكبرى، تشمل شركة «بريتش بتروليوم» و«شل» البريطانيتين، و«شيفرون» و«إكسون موبيل» الأمريكيتين، و«توتال إنرجيز» الفرنسية.

وأوضح التحليل، أن «إسرائيل» استقبلت ٣ ناقلات أمريكية محملة بوقود الطائرات «جي بي ٨» في صيغة مساعدات عسكرية منذ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣، وقد غادرت إحداها الولايات المتحدة قبل بدء الهجوم الحالي على غزة في ٢٢ سبتمبر/أيلول من العام نفسه.

وأشار إلى، أن السفن التي تنقل النفط والوقود إلى فلسطين المحتلة عمدت في الآونة الأخيرة إلى إيقاف إشارة نظام التعرف الآلي (AIS) قبل الوصول إلى الموانئ الإسرائيلية، ربما لأسباب أمنية.

حيث كشف التحليل أن الناقلتين الأمريكيتين الثانية والثالثة أبحرتا إلى فلسطين المحتلة بعد بدء الحرب على غزة، فقد بدأت الثانية رحلتها إلى فلسطين المحتلة في ٦ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٣، أي بعد أن قتلت الطائرات «الإسرائيلية» بالفعل أكثر من ١٦ ألف فلسطيني؛ وأبحرت الناقلة الثالثة من تكساس في ٩ فبراير/شباط، أي بعد أسبوعين من صدور الحكم المؤقت لمحكمة العدل الدولية بأن أفعال «إسرائيل» في غزة من المعقول أن تندرج تحت جرائم الإبادة الجماعية.

وتشير صور الأقمار الاصطناعية إلى ظهور الناقلة في ميناء عسقلان الإسرائيلي في ٦ مارس/آذار، وقد كان عدد الشهداء الفلسطينيين وقتها قد بلغ ٣٠ ألف شخص.

وفيما يتعلق بشحنات من النفط الخام، أشارت البيانات أيضًا إلى أن «إسرائيل» تتلقى شحنات صغيرة نسبيًا، وإن كانت منتظمة، من النفط الخام عبر خط أنابيب «سوميد»، وينقل خط الأنابيب هذا النفطَ الخام من السعودية ومصر والإمارات، وهي دول عربية انتقدت جميعها علنًا العدوان العسكري الإسرائيلي على غزة.

مشاركة بجرائم الحرب بدوره، قال ديفيد بويد، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الإنسان والبيئة: «إن الدول والشركات التي واصلت إمداد الجيش الإسرائيلي بالنفط بعد قرار محكمة العدل الدولية تُسهم في انتهاكات مروعة لحقوق الإنسان، وربما تكون مشاركة في جريمة إبادة جماعية".

فيما قال بيتر فرانكنتال، مدير الشؤون الاقتصادية في منظمة العفو الدولية في بريطانيا: «يجب على شركات النفط التحقق من أنها لا تساعد في ترسيخ نظام الفصل العنصري الإسرائيلي، ولا تشارك في تأجيج جرائم الحرب والإبادة الجماعية المحتملة في غزة»، ويتعيّن على كل شركة تربطها علاقات تجارية بالجيش الإسرائيلي أن تُولي هذا الأمر «العناية الواجبة".

وقالت آلي روزنبلوث، مديرة القسم الأمريكي في شركة Oil Change International، إن الدول وشركات النفط الكبرى التي تغذي آلة الحرب الإسرائيلية، مشاركة في الإبادة الجماعية المستمرة للشعب الفلسطيني، لا سيما الولايات المتحدة التي أمدّت الجيش الإسرائيلي بالوقود مباشرة، وبأكثر من ١٠٠ صفقة أسلحة منذ بدء الحرب، ولذلك لا بد أن تخضع للمساءلة عن الانتهاكات المحتملة للقانون الدولي". **العالم**

ملهاة التاريخ وغطرسة القوة...

زياد زكريا

)التاريخ يعيد نفسه مرتين مرة بشكل مأساة ومرة بشكل ملهاة(، عبارة ينسبها الكثيرون إلى كارل ماركس ولكنها تواترت عن الكثير من الفلاسفة عبر التاريخ منذ العصر اليوناني، وأرى أنّ المقصود بهذ المقولة أنّ أيّ حدث تاريخي هو نتاج أوضاع سياسية واجتماعية واقتصادية معينة، فإذا تكرّرت نفس الأوضاع في زمان آخر وفي مكان آخر فمن المنطقي أن تؤدي إلى نفس النتائج، وفي المرة الثانية تكون مهزلة لأنّ أحداث المسرحية تكون أوضح، لا سيما إذا كان المعاصرون لم يستفيدوا أو لم يقرأوا أو لم يتعلّموا من الدروس والعِبر التي يفرضها سياق التاريخ، وكذلك إذا لم يستوعبوا أنّ صناعة التاريخ تتمّ نتيجة صراعات بين طرفين، أو أكثر، ولا يلقون بالاً لحركة الطرف الثاني نتيجة للاستكبار والاستخفاف بقدرته على القيام بفعل مقاوم يجهض رغبة الطرف الأول في الهيمنة.

تحضرني هذه المقدمة لدى النظر إلى تصرفات الإدارة الأميركية وتحديداً قرار بناء الميناء العائم على شواطئ غزة استمراراً للغطرسة

التي تمارسها على الشعوب وغرورها الذي يهيأ لها القدرة على إخضاع الشعوب استمراراً لثقافة الاستعمار التي ورثتها عن الدول الاستعمارية الأخرى في أوروبا والقائلة إنّ شعوب دول الجنوب عبارة عن مواد مستهلكة ليس لهم قيمة إنسانية وفي أحسن الأحوال هم مستهلكون وليسوا منتجين.

يظهر لنا عبر التاريخ الحديث أنّ إدارة النزاعات من قبل الولايات المتحدة الأميركية تشير إلى وجود نمط لتصرفات أميركا في محاولاتها قهر واستضعاف الآخرين بدأ في منطقتنا في القرن العشرين ولا يزال مستمراً في القرن الواحد والعشرين بمعنى أنه ليس نمطاً ونهجاً حديثاً، ويتمثل هذا النمط في تحديد هدف ما ورسم خطة عمل يتمّ تعديلها وفقاً للظروف والمتغيّرات التي تطرأ على عملية القهر، حيث تبدأ خطة العمل بتعيين وكيل لتنفيذ الأعمال القذرة لقهر الشعوب وفي حالة فشل الوكيل تنبري قوة الاستكبار بمقدراتها وجنودها لتنفيذ العمل والأمثلة على ذلك كثيرة في التاريخ الحديث بعد الحرب العالمية الثانية، منها...

*الهجوم على كوريا بعد فشل الحكومة المحلية في السيطرة على البلاد وهزيمة الثوار حينها،

*الهجوم على فيتنام بعد فشل الحكومة الدمية في السيطرة على البلاد وهزيمة الفيتكونغ،

*الهجوم على لبنان بعد فشل القوى الإنعزالية في السيطرة على البلد وهزيمة المقاومة الوطنية،

*الهجوم على أفغانستان بعد أن انقلب السحر على الساحر وتبنّى الوكيل اتجاهاً مختلفاً عما أراده الأصيل بعد انتهاء المرحلة الأولى وخروج الاتحاد السوفياتي من أفغانستان.

*الهجوم على ليبيا بعد أن أيقنت أنّ العملاء والمضللين لن يستطيعوا إسقاط الدولة،

*الهجوم على العراق بعد فشل الحصار والتجويع والإرهاب في إسقاط الدولة،

*الهجوم على سورية وتثبيت قواعد عسكرية في البلاد بعد فشل الإرهاب والعملاء والفتن المذهبية والإثنية وفشل الايدولوجيات المعلّبة في إسقاط الدولة،

وفي حالتنا هذه فقد فشل الوكيل الصهيوني في إخضاع غزة، ثم فشلت الخطط البديلة من إعادة السلطة الفلسطينية إلى غزة، أو تسليم غزة للأردن ودول عربية أخرى، لتدجينها، أو تسليم إدارة غزة للعشائر ووجهاء المنطقة في تقليد أعمى للصحوة في العراق، فاستنفذت أميركا الوسائل وكشرت عن نواجذها وكان لا بدّ من نزول الأصيل إلى الحلبة وزرع قاعدة عسكرية للسيطرة على الجغرافيا والموارد الاقتصادية المعروفة رابطاً مصيره بمصير الكيان الغاصب ومؤكداً القاعدة الأساسية وهي أنّ هزيمة «إسرائيل» هي هزيمة للامبريالية وقوى الاستغلال وبداية النهاية لهذا المشروع المقيت، ويثبت لنا التاريخ الحديث أنّ أميركا لا تتراجع إلا إذا تمّت هزيمتها وتمريغ أنفها في الوحول والشواهد كثيرة من نفس الأمثلة المذكورة وخاصة في لبنان عندما خرجت تجرّ أذيال الخيبة والفشل بضربة واحدة لمقرّ المارينز وهو ما نتوقع رؤيته في غزة عندما تدمّر المقاومة هذا الرصيف العائم ومن عليه.

فإلى كلّ من يرفض الهيمنة والاستغلال أن يضع نصب عينيه أنّ هزيمة المستكبر قد أصبحت وشيكة، ولكم في اليمن المحاصر المقاوم الفقير مثال واضح يثبت أنّ كميات الحديد وأوزانها لا يمكن أن تهزم إرادة القتال لدى شعب عاهد اللّه على الفوز بإحدى الحسنيين ويفوز بكليهما، وليس عندي شك بأنّ المقاومة واعية لهذا الأمر وقد جاءها العدو إلى حيث يمكن مقارعته وهزيمته بدلاً من الاختباء خلف البحار والمحيطات.